3- خصائص السياسة العامة :

- السياسة العامة هي فعل للمؤسسة الحكومية، فهي تمثل البرامج والأفعال التي تقوم بها الحكومة وتصدر بشأنها قوانين وقرارات تحدد أهدافها، وبالتالي فهي تعبر عن التوجهات الإيديولوجية للحكومة.

- السياسة العامة ذات سلطة شرعية، فبمجرد إقرار سياسة عامة معينة يتم إصدار قانون أو مرسوم بشأنها يحدد طرق وكيفيات تنفيذها.

- السياسة العامة نشاط هادف ومقصود، فهي تشمل أعمال وبرامج موجهة نحو أهداف مقصودة، وبالتالي لا تشمل التصرفات العشوائية والعفوية التي تصدر عن بعض المسؤولين.

- السياسة العامة قد تكون إيجابية في صياغتها كما قد تكون سلبية كذلك، فهي قد تأمر بالتصرف باتجاه معين، وقد تنهى عن القيام بتصرفات غير مرغوبة، فالحكومة مثلا قد تتبنى سياسة عدم التدخل أو رفع اليد إزاء قضية ما.

- تهدف السياسة العامة إلى تحقيق المصلحة العامة، وليس المصالح الخاصة، والمصلحة العامة تقتضي استفادة أكبر عدد من الجمهور المقصود من وراء السياسة المطبقة.

- السياسة العامة هي توازن بين الفئات والجماعات المصلحية، لأنها تمثل خلاصة التفاعلات داخل البيئة من أحزاب سياسية ونقابات وجماعات مصالح، مما يجعلها محلا للصراع والتفاوض بهدف تحقيق أكبر المكاسب والمنافع.

- السياسة العامة تمتاز بالاستمرارية، بمعنى أن صانعي السياسة لا يقومون في العادة بإعداد برامج جديدة كليا، وإنما يكتفون في أغلب الأحيان بإدخال تعديلات جزئية على ما هو مطبق من سياسات وبرامج.

- السياسة العامة هي استجابة واقعية ونتيجة فعلية، فهي تعبر عن قضايا واقعية تشكل مطالبا ملموسة، وبالتالي يجب عليها أن تكون نتائجا ومخرجات قابلة للتطبيق على أرض الواقع.

- السياسة العامة تعكس ما يسمى بالجدوى السياسية، أي أنه لابد أن يتم تقييم السياسة العامة قبل الشروع في تنفيذها وتطبيقها على أرض الواقع، ويتم ذلك عن طريق طرح تساؤلات حول النتائج والأهداف المرجوة من هذه السياسات

4- نشأة و تطور السياسة العامة:

تشكل الظاهرة السياسية امتدادا طبيعيا يرتبط بحياة الإنسانية و المجتمعات حيث بدأت هده الظاهرة مع بداية وجود الإنسان و تطورت مع تطور حياته و انخراطه في المجتمعات على مر الأزمان فكان الاهتمام بقضايا تطور المجتمعات وسبل تنظيمها و انصهارها في شكل معين من أشكال الدولة يمثل جل العناية المكثفة التي أولتها الدراسات الفلسفية للفلاسفة و العلماء و المفكرين السياسيين وقد تجلى هذا الاهتمام في ذلك الجهد التقليدي الذي استمر بادئ

ذي بدء قديما لحين بلوغ الحياة الاجتماعية و الإنسانية منتصف القرن التاسع عشر حينما كانت معظم الجامعات الأوربية آنذاك تدرس السياسة و الحكم كفرع من فروع الفلسفة الأخلاقية.

وقد شهدت الفترة بين الحربين العالميتين تطورا مرحليا هاما في مفهوم السياسة العامة جراء شيوع نتاجات و تجارب المدرسة السلوكية و بروز التوجه السلوكي لعلم السياسة الحديث الذي صب اهتمامه أولا على السلوكيات المصاحبة لأعمال الحكومة و تحليلها و دراسة القواعد النفسية أو الاجتماعية لسلوك الأفراد والجماعات ودراسة محددات التصويت في الانتخابات و النشاطات السياسية الأخرى ووظائف الجماعات المصلحية و الأحزاب السياسية و عمليات التوزيع المختلفة و السلوك التصارعي بين السلطة التشريعية والتنفيذية و القضائية وقد اعتمد هذا المدخل على آلية واضحة لوصف العمليات السياسة العامة وشرح الأسباب و النتائج لأنشطة الحكومة و التركيز على وصف واضح لمضمون السياسة العامة من خلال تحليل اثر القوى السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية فضلا عن تقويم نتائج السياسات العامة على المجتمع المتوقعة وغير المتوقعة.

وتعاظم الاهتمام بموضوع السياسة العامة بعد الحرب العالمية الثانية حين جرى التركيز على مفهوم السياسة العامة وكيفية بلورتها و التبصر في أهدافها ومضامينها و أساليب تنفيذها ضمن إطار تحليلي بحسب الأولويات و الإمكانيات المتوفرة بفعل تنامي الأصوات المنادية بضرورة تدخل الدولة كمحرك للنشاط الاقتصادي القومي و توجيه الموارد الاقتصادية بسد حاجات عموم المواطنين و لأجل استيعاب النمو المتزايد في الخدمات المطلوبة و ضرورة توفيرها و تحقيقها كالتعليم و الصحة و المواصلات و إقامة الجسور و توفير فرص العمل و تنظيم التجارة و إقامة الصناعات و تأميم المشروعات و المنتجات و غير ذلك مما يتعدى حدود القطاع الخاص و قدراته الخدمية و يستدعي بالمقابل نهوض الدولة بمؤسساتها الحكومية لغرض القيام بذلك و الاضطلاع به في إطار السياسة العامة وكانت هذه الضرورات تشكل مطلبا هاما بالنسبة للدول النامية التي حظيت بالاستقلال الوطني و السياسي عن الحكم الأجنبي و سعيها في مباشرة بنائها الاقتصادي و التنموي و تحسين أوضاعها المتردية من خلال إشرافها على وضع و تنفيذ العديد من السياسات العامة الشاملة في المجتمع وهذه الأسباب هي التي جعلت السياسة العامة ذات أهمية متقدمة في الحياة المجتمعية و بوصفها المحور الفاعل في دراسات علم السياسة و أبحاثه و توجهاته .

وكان من نتائج المجهود الفكري لسنوات الخمسينات للقرن العشرين انبعاث و بروز مصطلح علم السياسة العامة بطابعه الفكري و التجريبي الذي تبلور بفضل الجهود الفكرية لعالم الاقتصادي السياسي هارولد لاسويل HARLOD D.LASSEL الذي قدم من خلال كتابة الموسوم السياسة من يحوز على ماذا؟ متى؟ وكيف ؟أساسا للعمليات التبادلية و التوزيعية للقيم و المنافع المتضمنة في رسم السياسات العامة و تنفيذ عملياتها .

وبصورة عامة فان علماء السياسة اليوم قد حولوا اهتماماتهم إلى دراسة قضايا السياسة العامة و برزت من خلال ذلك دراسات عدة تولي اهتماما بالمؤسسات السياسية و السلوك السياسي و المؤثرات الثقافية و الاجتماعية و الشخصية على السياسة فضلا عن الاهتمام ببنية المؤسسات الحكومية و ممارساتها و بدور المؤسسات السياسية غير الحكومية و المؤسسات الأهلية و الأفراد في صنع السياسة العامة الى جانب معالجة السياسة العامة المقارنة وحاليا

هناك موضوعات خاصة في الجامعات الغربية تدرس بوصفها محاور مستقلة تعنى بها العلوم السياسية مثل : سياسة التمدن، سياسة الرفاه، سياسة مكافحة الجريمة، سياسة حماية البيئة،...

و الآن وخلال مرحلة التسعينات و ما بعدها و انتقالا إلى متطلبات القرن الحادي و العشرين حيث حصلت تبدلات في دور الدولة و ارتفاع مستويات التفاعل بين مؤسسات و منظمات القطاعين الخاص و العام فضلا عن تزايد و تعاظم الأدوار للشركات متعددة الجنسيات و المنظمات الدولية وكذلك المنظمات غير الحكومية الدولية في صياغة الأوليات للسياسات العامة وتحديد مساراتها وقد ساعد على تبلور هذا الدور التغيير في مفهوم السيادة و التسارع في الانجازات المعلوماتية وفي ثورة الاتصالات التي منحت المنظمات الدولية غير الحكومية مثل منظمات حقوق الإنسان و القدرة السريعة على التدخل في السياسات العامة الداخلية للدول ومن ثم التأثير في مضامين هذه السياسات و تعديلها أو تغيير توجهاتها و ظهرت كتابات جديدة تركز على دور الفاعلين الجدد في السياسات العام و عن دور الشركات الكبرى و منظمات حقوق الإنسان للتأثير في بعض السياسات العامة وعن دور ما يسمى القطاع الثالث المنظمات غير الحكومية في صنع السياسة العامة.

وهذا كله قد أسهم في بلورة الاتجاهات الحديثة التي ترى أن السياسات العامة ما هي إلا محصلة متجمعة للتفاعلات الرسمية وغير الرسمية بين عدد من المؤثرين و الفاعلين على المستويين المحلي و المركزي والسياسات العامة في ضوء ذلك تعبير عن إرادة الفاعلين و المؤثرين الذين هم عادة ما يكونون أعضاء في شبكة منتظمة صارت تعرف اليوم باسم شبكة السياسة POLICY NETWORK